

## طالبات السكن بجامعة صنعاء يشكون تدخل الأمن

بالإضافة إلى تسرب الغاز، وعدم صيانة الأنابيب منذ زمن طويل، وتعطل الدائرة الكهربائية، وازدحام السكن. وطالبت المناشدة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين والاعلاميين مناصرة الطالبات في معالجة الوضع في السكن الجامعي.

كشفت مناشدة طالبات سكن جامعة صنعاء عن تدخل جهاز الأمن السياسي في أمور طالبات السكن مطالبات «بحرس مدني». وقالت الشكوى إن السكن يعاني من عدم توافر ابسط مقومات الحياة أهمها الماء المقطوع منذ شهر رمضان،



الاثنين: 14 / 1 / 2013م  
الموافق: 2 / ربيع أول 1434هـ  
العدد: (1644)

الميثاق



## على طريق الحل

# مؤتمر الحوار.. هل ينهي زواج الصغيرات؟!

زواج الصغيرات (القاصرات) واحدة من القضايا الاجتماعية المستعصية والتي ظلت عالقة كونها قضية خلافية رغم ما أثير حولها من لغط شديد.

لا خلاف أن الزواج هو سنة الحياة لحفظ النوع البشري، لكن لا نجد عاقلاً يستطيع أن ينفى وقوع الظلم في زواج القاصرات، فالقاصرة إذا وقعت ضحية زواج كهذا فإن ذلك يعني أنها لم تستشر في مستقبلها وتلك مسؤولية يحملها بالدرجة الأولى ولي الفتاة القاصرة التي ينبغي عليه تحري مصلحتها كشرط لصحة ولايته عليها:

كتب/ عبدالفتاح الأزهرى



## ميزان القوى مصالح ومطامع..!

فيروز محمد علي

كثيرون هم من يتساءلون مع من أكون.. وكثيراً ما أجيب أنا لست سوى مواطنة يمنية عادية بسيطة تتقن حين تقام الثورات على الوادي المقدس أن يحيطه النور وتضيئه عقول كالشهب وقامت كالنخيل تلتف حولها لتأكل من خيراتها طيباً عبقراً وعقيلة مستنيرة لا تطمح ولا تتردد كل ما تريده لنا هو العيش والحياة بحرية وكرامة ورؤوسنا مرفوعة لا ننحني لعواصف الظروف ولا نقلع من جذورنا بهجبة قبل أن يأذن الله بذلك..

بعيدا عن التهديد والوعيد والتنكيل التي تحاصرني دائما ولا ينحني رأسي إلا للخالفه أذكر بعضاً من أدوات الاستعمار والاستحمار.. وسيلته وطرقه وألية تنفيذه.

أولها وأهمها ميزان القوى.... وكما قيل قديماً القوة المفرطة مفسدة .. حين تظهر القوة المفرطة في أي نظام سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو بيئياً أو اجتماعياً.. سرعان ما يبدأ الفساد يحل في ذلك النظام نتيجة فرض قانونها الخاص .. وهذه الفكرة قامت عليها بعض فلسفات القرن العشرين حيث اعتبرت أن القوانين هي للأقوياء فقط .. وجعلت البقاء للأقوي، ومن هنا ظهرت فلسفات أخرى تحارب هذه الفكرة وكبح جماحها كي لا تتفعل في المجتمعات.. لهذا وضعت الدساتير في جميع البلدان للحد من تركيز القوة داخل البلدان.. وهذا ما يلاحظ في الدول الديمقراطية التي ترفض نتائج انتخابات إذا فاز طرف بأغلبية ساحقة يتم منح مهلة حتى تجتمع باقي الأحزاب ضمن كتلة معارضة بنسبة معينة يحددها الدستور..

وهذا الأمر ينطبق على فكرة اللقاء المشترك في بلادنا حيث اتحدت أحزاب المعارضة لمواجهة الحزب الحاكم، وهذا الاعتبار لا يطبق في بعض الدول مثل مصر.. عندما تم حل الحزب الحاكم وسط معارضة بعض السياسيين الذين كانوا ينطقون من ذلك المفهوم حول الثورة.. وهذا ما عبر عنه أحد قيادات المشترك في بلادنا المعارض (الدكتور/ محمد عبدالملك المتوكّل) بأنه ضد حل الحزب الحاكم حتى لا ينهار ميزان القوى السياسي في اليمن.. كما عارض سحب الصواريخ من قوات الحرس لما له من أثر يهدد إضعاف القوى العسكرية في اليمن.. لم يكن يوماً الصراع الدائر في اليمن هو بين الجيش والمواطنين وإنما كان صراع القوى السياسية على السلطة والثروة ومن يمتلكها ويسيطر عليها..

من الجلي والواضح لدى الكثير من السياسيين أن الحوار الوطني يكون بين القوى السياسية الداخلية، ومن وراء الشاشة تدخل القوى السياسية الخارجية.. فلا أعلم كيف تحول هذا الحوار الوطني إلى الحمار الوطني ك(الحمار يحمل أسفارا).. فكل من لديه مشكلة خاصة أو عامة أدرجها ضمن نقاط الحوار.. بينما كان الأجدر بنا أن ندرج أهم النقاط وهي القضية الجنوبية.. ذلك الجنوب الذي كان ذات يوماً وطناً ذو سيادة مستقلة بكل ما يحويه وتخلي عن سيادته من أجل توحيد اليمن وشعبه ولكن انتهكت حقوقه وصارته كراثة وكبير يابوس.. ولم يوضع أدنى اعتبار له من قبل المعتدين عليه حقاً وكفراً..

وكما يقال لوكانت جرك تحت الحجر فاسحبها ببصر.. وكما ضمننا أدرج القضية الجنوبية ضمن نقاط الحوار، لا بد من إدراج قضية صعدة وما يحدث فيها من إرهابات واختلالات طائفية ومجازر دينية.. وكذلك قضية تهامة وما يحدث فيها من نهب وسلب وأسر واعتداءات غير طبيعية للأراضي والبشر..

وأدرج قضية المرأة اليمنية فهي لم يخلقها الله عبثاً فقط للزواج والإنجاب ولكنها شقيقة الرجل وهي نصف المجتمع ولا بد من إصافها وعدم هضمها حقوقها الكفولة في الدين والدستور.. من حقها أن تثبت جدارتها إن فازت على الرجل في مختلف مجالات الحياة، لا أن يجعلوا منها عبدة وتحارب بشراسة لا موجب لها.. فالمرأة التي تهز بيدها اليمن هندول الطفل، تهز بشمالها العالم.. ولنا في الماضي من النساء عبدة وخبرة..

ومن حق الشباب الذين خرجوا مسالمة مطالبين بحقوقهم المكفول قانوناً ودستوراً وشراً أن يدرجوا ضمن الحوار، فكثير منهم من خرج بحسن نية للتغيير للأفضل وللمستقبل أجمل لكنهم مَنبو بالخيانة أمل حين لم يدركوا أن من يدبر الدول هم القوى السياسية الداخلية والخارجية..

أذكر قصة جرت بين أوروبي وعربي فقال الأوروبي للعربي ماهو طموحك.. فقال العربي أطمح أن أكمل دراستي وأحصل على وظيفة جيدة وأبني بيتاً وأتزوج.. فنظر إليه الأوروبي مستغرباً وقال له ذلك حقك المكفول دستورياً وقانونياً وشراً فلا جدال فيه.. فأين طموحك من ذلك كله.. فقال: من المؤسف لم تجعل الدولة لنا أي طموح غير ذلك وكثير منا لم يستطيع تحقيق هذا الحق فقد استخدمت سياسة الإلهاء والبحث عما ييسد الريق والعيش دون الحاجة للغير.. أطلب بشدة وقوة أن يدرج حق ابنائنا في اليمن بحياة كريمة سوية فذاك حقهم..

حين تتفق القوى السياسية على هذه النقاط المهمة فما بقي من فريعات من الأمور فإنها تحل مباشرة من الجهات المعنية.. فلا داعي أن نحمل الحوار الوطني فوق طاقته فلا يستطيع السير والنهوض بالأمة نحو طريق النجاة والسلام والكرامة.. فهل نعي ما يعنيه الحوار الوطني أم أن ماساة وطني ستظل كالنور يجر بالساقية؟! صورة مع التحية للقوى السياسية الداخلية والخارجية، واللجنة المعنية بالحوار الوطني، ولشعبي الجميل العظيم.



كما أن مرحلة الرشد العقلي لا ينبغي عزلها عن مرحلة النضج الجسدي، ولا ينبغي تغليب مرحلة النضج الجسدي على غياب أو تأخر الرشد العقلي والتي قد تبدأ مع بداية النضج الجسدي في أوساط أسر مستقرة أو نهاية السادسة عشرة والسابعة عشرة، وقد تتأخر إلى الثامنة عشر وما بعدها في أوساط أخرى.

وفي إطار تبنيها واهتمامها بهذه القضية كانت منظمة (اليونيسيف) قد أعلنت عن دعمها لعقد مؤتمر وطني للأطفال المراهقين للقيام بمناقشة احتياجاتهم الأساسية وتطلعاتهم وقضاياهم بفعالية بما في ذلك الزواج المبكر، وعلاوة على ذلك سيقدم هذا المؤتمر مدخلا عن عملية الحوار الوطني المخطط له الشهر القادم على إطار الانتقال السلمي وصياغة الدستور، وتؤكد (اليونيسيف) أنها ستبني على الزخم الذي تكوّن حول الانتقال السياسي الحالي في اليمن للدفع بالتشريع الوطني الحالي نحو المعايير والاتزامات الدولية ويشمل هذا على تبني مسودة التعديلات الخاصة بتحديد سن أدنى للزواج.

وتذهب بعض الدراسات إلى أن مرحلة النضج الجسدي والجنسي المقترنة بالحاجة الغريزية تتجدد وفقاً للظروف المنافية والمعيشية وفي إطارها الزمني العام هو ما بين نهاية السادسة عشرة والثامنة عشرة، وعلى المشرع أن يقرر الموعد المناسب في كل منطقة أو وسط اجتماعي على حدة وفقاً لظروفه المناخية والمعيشية.

المنطقية لأن سن (١٨) سنة بالنسبة للمرأة تكون معه قد استكملت نضجها الجسدي الذي يجعلها قادرة على الإنجاب السليم دون مخاطر، والنضج العقلي الذي يمكنها من حسن اختيار شريك الحياة والتأسيس لأسرة مستقرة والقيام بواجبها على أحسن وجه.

ميررات واهية ويوضح الدكتور العودي ميررات المعارضة لتحديد سن الزواج ب(١٨) سنة بالنسبة للفتاة وإجازة ما دون ذلك دون تحديد، وأهم حجج ومبررات هذا الطرف هو النضج الجنسي (سن البلوغ) والذي يصبح معه الرجل والمرأة عرضة لارتكاب الخطيئة ما لم يتمسك بهم الزواج المشروع، حيث يرى هذا الطرف أن سن النضج الجسدي والجنسي يتم قبل سن ١٨، غير أن الشيء غير الواضح وغير المحدد في موقف هذا الاتجاه هو أنه وبالرغم من موقفه برفضه لتحديد سن الزواج، إلا أنه لا يقدم حداً أدنى للزواج يمكن البناء عليه.

الخلاصات: وتذهب بعض الدراسات إلى أن مرحلة النضج الجسدي والجنسي المقترنة بالحاجة الغريزية تتجدد وفقاً للظروف المنافية والمعيشية وفي إطارها الزمني العام هو ما بين نهاية السادسة عشرة والثامنة عشرة، وعلى المشرع أن يقرر الموعد المناسب في كل منطقة أو وسط اجتماعي على حدة وفقاً لظروفه المناخية والمعيشية.

## (14%) من الفتيات في اليمن يتزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة

التعليم ومحو الأمية من أهم الاستراتيجيات الفعالة لحماية الأطفال من الزواج المبكر

الأزمة السياسية والنزوح الداخلي زاد من نسبة الزواج المبكر القسري والقهري!!

قد ارتفعت كذلك بسبب الشعور بالمسؤولية لدى العائلات المستضيفة، وأشارت اليونيسيف إلى أن معدل الإصابة بفقر الدم لدى الإناث الحوامل في الوقت الراهن يبلغ (٥٨٪)، وأنه بالنظر لانتشار زواج الأطفال لا يرجح أن تستكمل العديد من الإناث -اللاتي كنّ يعانين من نقص التغذية كمرهقات- نموهن قبل الحمل الأول، وأكدت خطورة زواج الأطفال على المرأة لأنها تخاطر بالحمل المبكر الذي يسحب المغذيات التي يحتاجها جسدها لينمو بشكل صحيح.

ويوضح الدكتور العودي ميررات المعارضة لتحديد سن الزواج ب(١٨) سنة بالنسبة للفتاة وإجازة ما دون ذلك دون تحديد، وأهم حجج ومبررات هذا الطرف هو النضج الجنسي (سن البلوغ) والذي يصبح معه الرجل والمرأة عرضة لارتكاب الخطيئة ما لم يتمسك بهم الزواج المشروع، حيث يرى هذا الطرف أن سن النضج الجسدي والجنسي يتم قبل سن ١٨، غير أن الشيء غير الواضح وغير المحدد في موقف هذا الاتجاه هو أنه وبالرغم من موقفه برفضه لتحديد سن الزواج، إلا أنه لا يقدم حداً أدنى للزواج يمكن البناء عليه.

ويجب العودي على هذا السؤال ومبررات دعاء تحديد سن الزواج ب(١٨ أو ١٩) سنة بأن هذا الاتجاه يستند إلى جملة من الحجج

وأهمية هذه القضية لضررها الكبير على الفتيات بصورة خاصة وعلى المجتمع عامة، فقد ضمت في قضايا مؤتمر الحوار الوطني المرتقب في فبراير القادم وذلك ضمن المحور الحادي عشر (قضايا اجتماعية وبيئية) وذلك لمناقشتها من قبل المختصين والخروج بنتائج حولها تعمل على إيقاف هذه الظاهرة وتحديد سن الزواج بعيداً عن التعسف والظلم الذي يقع على صغيراتنا القاصرات.

قضية دولية ووطنية وتتفشى ظاهرة الزواج المبكر في العديد من دول العالم مثل باكستان وبنغلاديش والهند وجيبوتي وأثيوبيا والنيجر والسنتغال والصومال وغيرها من الدول التي تنتشر فيها الأمية والفقر.

وفي بلادنا فإن ظاهرة الزواج المبكر تتفشى في أوساط الفتيات الصغار (القصر)، وطبقاً للمسح المتعدد المؤشرات (MICS ٢٠٠٨) الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومة اليمنية، أظهر أن (١٤٪) من الفتيات في اليمن يتزوجن قبل بلوغهن سن الـ ١٥ سنة، و(٥٢٪) يتزوجن قبل سن الـ ١٨ سنة، و(٢٠٪) من النساء في الفئة العمرية (١٥-١٩) متزوجات حالياً.

وتشير دراسات أخرى بأنه في بعض المناطق الريفية تتزوج البنات في سن يصل إلى (٨ و٩) سنوات فقط.

ولا يوجد عمر أدنى للزواج في اليمن، ففي العام ١٩٩٩م أبطل مجلس النواب المادة (١٥) من قانون الأحوال الشخصية الذي يحدد العمر الأدنى للزواج بالنسبة لكلا الجنسين عند (١٥) عاماً، وعقب مراجعات هدفت لمواءمة التشريعات اليمنية مع معايير حقوق الطفل العالمية، أجريت تعديلات لاعتبار سن الـ (١٨) حداً أدنى للزواج، ومع ذلك صوتت الأغلبية النيابية في البدء لتحديد سن الزواج بـ(١٧) سنة، ثم قام نواب متشددون باستخدام إجراء برلماني لتجميد مسودة القانون ولم يحرز أي تقدم حتى الآن.

وبحسب تقارير حكومية وآخر لمنظمة (اليونيسيف) فإن الاضطراب (الصراع) المدني قد فاقم من المشاكل الموجودة أصلاً بما فيها زواج الصغيرات، حيث ترك الاضطراب المدني المطول وحالة الصراع في اليمن التي رافقها انهيار الخدمات العامة ومحدودية فرص تحسين الدخل للكثير من الأسر التي ترتع في الفقر المدقع مع تعريض الأطفال لمزيد من العنف والإساءة والاستغلال، وتشير (اليونيسيف) إلى أن زواج الأطفال أوساط الفتيات يعتبر بحسب التقارير آلية تأقلم وحماية صحية عند الكثير من الأسر، وبينت أنه في شمال البلاد رفع النزوح من احتمالات (زواج الأطفال) القسري إذ أن ثلث أولياء الأمور عبروا عن تأييدهم للزواج المبكر كآلية للحماية مع الحوافز المالية أثناء النزوح كوسيلة لتخفيف عبء الفقر، وقد تكون معدلات زواج الأطفال القسري

## 202 طفل يماني يواجهون عقوبة الإعدام

منظمات حقوقية ظلت منذ أكثر من عام تصعد من مطالباتها بوضع حدٍّ لمثل هذه الانتهاكات. وأعربت منظمة سباح لحماية الطفولة -وفسحا للعربية نت- عن قلقها من تصريحات وزير العدل، مؤكدة أن لديها أحكاماً قضائية بإعدام أشخاص منصوص فيها - تلك الأحكام - أن أعمارهم ١٦ و١٧ عاماً، ودعت الوزير إلى مراجعة تلك العقوبة. تصريحاته كونها تدافع عن مخالفة صريحة للقانون بحق الطفولة قام بها قضاة المفترض بهم حماية وحقق دماء الناس وليس إهدارها.

تخوض منظمات غير حكومية معركة قضائية مع السلطات لوقف أحكام إعدام بحق عشرات من القاصرين الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة. وكان تقرير حقوقي يماني صادر عن تحالف منظمات مهتمة بالطفولة كشف عن أن ٢٠٢ طفل يماني يواجهون عقوبة الإعدام، بينهم ٢٦ طفلاً صدرت بحقهم أحكام نهائية، فيما ١٧٦ آخرين معرضين لتلك العقوبة. وكان وزير العدل مرشد العرشاني نفى مؤخراً وجود أحكام بإعدام أشخاص دون سن ١٨، وذلك في تصريحات استفتت



## «سعودي» في «التسعين» يتزوج فتاة يمنية تبلغ من العمر 15 عاماً

في محافظة الحرا، أثار زواج عجوز سعودي يبلغ من العمر ٩٠ عاماً، من فتاة مراهقة صغيرة عمرها ١٥ عاماً، من أب يماني وأم سعودية، بعد أن دفع لأسرتها مهرًا بلغ ٦٥ ألف ريال سعودي، وقد لاقى هذا الزواج الكثير من الانتقادات الحادة، وواجه إدانات واسعة من منظمات حقوق الإنسان ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، في المملكة العربية السعودية. الفتاة المذمورة أغلقت على نفسها الباب ومنعت زوجها من الدخول إلى حجرة النوم ليومين متتاليين، قبل أن تهرب وتعود إلى منزل والديها. العجوز كان مَصراً على أن زواجه من الفتاة قانوني وصحيح تماماً، خاصة بعد ما دفعه من مهر كبير، كما هدد أسرتها بمقاضاتهم إذا لم يعيدوا له الفتاة، أو يعيدوا له المهر الذي دفعه. معاناة تلك الفتاة، أثار انتقادات كثيرة من المواطنين السعوديين، الذين انتقدوا على موقع «تويتر» والذي الفتاة، اللذين أعطاها لرجل يكبرها بعدة عقود. وحُثت سهيلة زين العابدين -عضو الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان- السلطات السعودية على التدخل في أقرب وقت ممكن، لانتقال الفتاة من تلك المعاناة، وأضافت أن الزواج في الإسلام يجب أن يستند على التراضي، وهو ما ظهر عكسه عندما تحركت الفتاة من تلقاء نفسها وأغلقت الحجرة عليها، كما حُثت أبويها المسؤولية الكاملة عن تزويجها لرجل في سن جهدا الأكبر.